التحولات الاقتصادية الراهنة لدور الدولة في إدارة المجتمع

The site Facebook as an area for virtual interaction

عبد الله ولد سيد احمد فال

[1] المعهد العالي للمحاسبة وإدارة المؤسسات (موريتانيا)، abdou77v@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/23 تاريخ القبول: 2022/06/20 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية، عددا من التحولات الأساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم، على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، بحيث لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية النوعية التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الاقتصاد والإدارة والتطور العلمي، شكلت مجملها واقعا تاريخيا معاصرا ورئيسيا وضع العالم علي عتبة مرحلة جديدة لم يعهدها من قبل. ولا شك في أن هذه التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم بانتهاء القرن العشرين، تؤثر على مسارات التنمية بالدول المتخلفة نتيجة لموقعها من النظام العالمي الجديد.

كلمات مفتاحية: التنمية المحلية، الاقتصاد، إدارة المجتمع، الإدارة المحلية .

Abstract:

Over the past few years, the world has witnessed a number of fundamental transformations that affected various aspects of contemporary life in all countries of the world, with their different configurations and levels of development, so that there is no longer a dispute that the qualitative global changes that characterized the last two decades of the twentieth century in economics, management and development The scientific, as a whole, constituted a contemporary and major historical reality that put the world on the threshold of a new stage that it had not known before. There is no doubt that these changes and transformations that occurred in the world at the end of the twentieth century, affect the development paths of underdeveloped countries as a result of their position in the new world order.

Keywords: Local development, economy, community management, local administration

.

المؤلف المرسل: عبد الله ولد سيد احمد فال ، **الإيميل**: abdou77v@yahoo.fr

1. المقدمة: لقد شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية، عددا من التحولات الأساسية التي طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم، على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، بحيث لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية النوعية التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين في الاقتصاد والإدارة والتطور العلمي، شكلت مجملها واقعا تاريخيا معاصرا ورئيسيا وضع العالم علي عتبة مرحلة جديدة لم يعهدها من قبل. ولا شك في أن هذه التغيرات والتحولات التي طرأت على العالم بانتهاء القرن العشرين، تؤثر على مسارات التنمية بالدول المتخلفة نتيجة لموقعها من النظام العالمي الجديد.

ففي السنوات الأخيرة وتحت تأثير العولمة والتحول إلى اقتصاديات السوق وتغير طبيعة الدول، وتنامي دور المجتمع المحلي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وفي ظل أفكار وممارسات الحكم المحلي، ازداد التوجه نحو اللامركزية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا في العديد من أرجاء المعمورة، ذلك أن اللامركزية هي التي تمكن المجتمع المحلي من تسيير المجموعات المحلية بهدف تقديم الخدمات العمومية للمواطنين .

حيث لا يقتصر ذلك على تقديم الخدمات العمومية للمجتمع المحلي، بل يتعداه إلى الإسهام في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية الشاملة. إذ أن كفاءة الإنفاق العام على المستوى المحلي من خلال مؤسسات محلية، تتحلى بالشفافية وتخضع للمحاسبة والمساءلة، يدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤشرات الكفاءة في الاقتصاد الوطني.

وقد أصبح من المؤكد أن نجاح برامج التنمية المحلية اقتصاديا واجتماعيا، يتوقف على عدة عوامل، من أهمها: تبني إصلاحات إدارية من خلال اعتماد نظام اللامركزية الإدارية، وعقد شراكات بين الإدارات المحلية والقطاع الخاص وتفعيل منظمات المجتمع المدني والتركيز على الاستثمار في رأس المال البشري المحلي.

ولذلك سنتطرق في هذا المقال إلى الدور الذي يلعبه نظام اللامركزية الإدارية في التنمية الاقتصادية كمحور أول، وكذلك دور القطاع الخاص في التنمية المحلية في المحور الثاني كما سنتعرض في المحور الثالث إلي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية ممثلة للمجتمع المدني، في التنمية المحلية وفي المحور الرابع سنتطرق إلى فعالية الاستثمار في رأس المال البشري. حتى نعطي صورة متكاملة بالوصف والتحليل والاستنتاج للتحولات الجديد التي أصبحت الدولة تركز عليها من أجل بناء استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

المحور الأول: اعتماد نظام اللامركزية الإدارية

تؤكد معظم مظاهر وسمات العصر، الذي نعيشه من تغيرات ملموسة وتحولات غير مسبوقة، في مجالات التوسع وتعقيد وظائف الدولة، إلى حتمية توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والمجموعات المحلية (المحليات)، والأخذ باستراتيجيات التطوير والتحول نحو نظام اللامركزية الإدارية كإصلاح إداري واقتصادي، الذي أصبح من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الإصلاح يعتمد في استراتيجيته على العناصر التالية كمبادئ لفعاليته وجدوائيته:(1) .

- عنصر الكفاءة؛
- عنصر المساءلة الفعالة: البحث عن وسائل تنفيذ الكفء والفعال لبرامج وسياسة التنمية الاقتصادية الشاملة في ظل المساءلة المستمرة؛
- عنصر الأساليب العملية في الإدارة؛
- عنصر تطوير الثقافة التنظيمية.

والسؤال الذي يثار هنا، هو ما هو الهدف الرئيسي من محاور استراتيجية الإصلاح الإداري وما هي قنوات ومتطلبات تنفيذ هذه الاستراتيجية؟

إن الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية في ظل التحديات التي تواجه الدولة المعاصرة، هو التوجه أو التحول نحو تقليص تدخل الدولة المركزية ،مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في أساليب الإدارة العامة القديمة،

وإخضاعها للمعايير الموضوعية والمساءلة، عن تكلفة تقديم الخدمات العمومية وقياس نتائج الخطط والبرامج من خلال الكفاءة والفعالية وأثر ذلك في البيئة المحلية. (2)

أما من ناحية المستلزمات الأساسية، لتنفيذ هذه الاستراتيجية، فالضرورة تقتضى أيضا تفويض أو تحويل السلطات إلى الوحدات المحلية. وتحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والمستويات الدنيا، من خلال توزيع السلطات والدمج والانتقال من المركزية المتشددة والممارسات البيروقراطية الجامدة، إلى مزيد من اللامركزية كأداة من أدوات الإصلاح الإداري الذي يعتبر أداة فعالة ولا غنا عنها، في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلي والوطني.

ومن ما يؤكد على أهمية هذا التحول نحو اللامركزية، هو أن الحكومة لا تستطيع بمفردها أن تحكم إدارة الدولة والمجتمع بكفاءة من العواصم المركزية.

فقد أثبتت معظم التجارب في هذا المجال المسلمات التالية:(3)

- إن طريقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لا تمر إلا عبر التنمية المحلية؛
- إن مفهوم الإدارة المحلية كأحد الركائز الأساسية للإدارة العامة، يبدأ في جوهره من منطلق مبدئي، الذاتية في الأداء والاستغلالية في عملية اتخاذ القرارات. وهو ما يصعب تحقيقه طالما كان الاعتماد كليا على السلطة المركزية؛
- إهدار وسوء استخدام البيروقراطية للموارد المتاحة، قد أدى إلى تدني شرعيتها وتدهور ثقة المواطنين فيها بل معاداتها؛
- عدم كفاءة الأجهزة البيروقراطية التي تزامنت مع التحديات الدولية الراهنة، قد ركزت الانتباه على قضايا إعادة هيكلة القطاع العام وتبني مبادئ الفعالية والكفاءة الإنتاجية.

الفقرة الأولى : اللامركزية كآلية للإصلاح وتخطيط التنمية الاقتصادية

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عامل أساسي وضروري لنجاح هذه الخطط والاستراتيجيات، إذ أن فشل خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد

من دول العالم النامي، ناجم بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها، وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها.

ومن هنا كان من التحولات الجوهرية في دور الدولة، اعتماد التخطيط اللامركزي حيث يعتبر الوسيلة الوحيدة التي يتم من خلالها تحويل الأهداف التنموية العامة، إلى خطط واستراتيجيات على المستوى المحلي ،حيث تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيئات ومؤسسات المجتمع المحلي. (4)

لذلك يجب على هيئات التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تمكنها من القيام بدورها على أكمل وجه.

إن التحول نحو التخطيط اللامركزية يحقق تفعيل المشاركة الشعبية، ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من الأسفل، والذي يعمل على تحقيق مبدأ رئيسي من مبادئ التنمية المحلية الناجحة، والمتمثل في المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار.

كما أن هذا النوع من التخطيط يساعد على تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط. حيث يوجد دائما اختلاف بين أهداف التنمية الإقليمية أو المحلية التي تضعها الهيئات والمؤسسات الإقليمية أو المحلية وأهداف التنمية المحلية التي تضعها الهيئات والمؤسسات المركزية، وإن كانت الأولى مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة.

إن تطبيق اللامركزية الإدارية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة، تمشيا مع طموحات و حاجيات السكان المحليين، لأنها تسمح بمشاركهم في مختلف مراحل عملة إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم.

الفقرة الثانية : اللامركزية كآلية لتنظيم التنمية الاقتصادية

توفر اللامركزية دعما لحشد الطاقات وتعبئة الموارد ، الأمر الذي يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن ويضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة ،حيث يسهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية

والإقليمية ،معتمدا بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع واتخاذ القرار بين هيئات التنمية والخطط المركزية، ونظيرتها المحلية. وذلك على اعتبار أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما، له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه، الأمر الذي جعل الدولة تتجه نحو تسير الوحدات المحلية، وتهيئ الظروف المناسبة للمشاركة الشعبية، مشاركة فعالة في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون مجتمعهم المحلي بأنفسهم حيث يستطيع المواطن المحلي أن يعبر عن حاجياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) .

هذا ويعتبر الهدف الثاني للامركزية زيادة على هدفها المتمثل في تقريب الإدارة من المواطنين، هو إقامة شكل من أشكال التدخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يضمن تنظيما وتوزيعا أكثر عدالة للموارد على كافة المجموعات المحلية في الوطن ولاسيما لصالح المجمعات النائية في البلد .

وإذا اعتبرنا أن علاقة المواطن مع الدولة تحددها درجة رضاه اتجاهها، فإن التنمية التي تهدف إلى التحسين المستدام للظروف المعيشية والحياتية للسكان في إقليم ما، تشكل تحديا أساسيا للدولة والحكومة المركزية، ليس بوصفها مصدرا للثروة والقوة الاقتصادية، وإنما أيضا بوصفها أداة قوية لدمج المواطنين ومشاركتهم في الحياة النشطة.

لذلك تلعب المجموعات المحلية المختلفة، دورا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية من خلال تطبيق نظام اللامركزية الإداري(5) حيث يقرب الإدارة من المواطنين ويلبي طموحاتهم لبناء المجتمع المحلي، من خلال تمكين وإشراك المستفيدين أنفسهم، فعلى المستوى المحلى، يتم تحديد الاحتياجات والمتطلبات على نحو أفضل، وتعتبر الاستجابة لها أكثر ملائمة. لأنها تأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات بشكل أكثر.

هذا ومن خلال اللامركزية يتم تحفيز وتوجيه الحياة الاقتصادية المحلية للعمل على التنمية على المستوي الأقرب للمواطنين. ومن هنا جاءت فكرة جعل المجموعات المحلية (للبلديات و الجهات) خلايا أساسية للتنمية المحلية ومحاربة الفقر. وينتظر من هذه المقاربة مزيدا من الفعالية لتنمية الخدمات العمومية المحلية التي يعتمد وجودها على إمكانيات وقدرات المجموعات المحلية المالية والبشرية.

المحور الثاني: الاهتمام بالقطاع الخاص كفاعل وشريك في عملية التنمية المحلية

يرتبط تطور دور القطاع الخاص، بالنظام الاقتصادي السائد في المجتمع، حيث أن اختيار استراتيجيات تنموية اشتراكية ممركزة، يعني سيادة نمط الملكية العامة واضطلاعه بمسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجمع في حين يعني اختيار المجتمع استراتيجية التنمية الرأسمالية اللامركزية، يعني سيادة نمط الملكية الخاصة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن السياسات المالية التي سادت في ظل التخطيط المركزي، كانت تركز على تخطيط العائدات المالية، من أجل توفير الاحتياجات من الخدمات العمومية. وبالنظر إلى تراكم العجز في الميزانيات سعت الحكومات إلى التقليص من الإنفاق العام وتخفيف عجز الميزانيات، مقابل منح إعفاءات وتسهيلات للمستثمرين الخواص (القطاع الخاص)، الذين يقومون بمجهود استثماري في المجموعات المحلية من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي، وتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين. وبعد هذا التحول سنتطرق إلى دور الدولة الحديث وأشكال تدخل القطاع الخاص.

الفقرة الأولى: دور الدولة الحديث

يتحدد دور الدولة في ثلاثة وظائف رئيسية:

-1وظيفة إدارة السياسية الاقتصادية :

تقوم الحكومة بإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسات النقدية والمالية والتجارية وكذلك سن القوانين والتشريعات الملائمة كتحقيق المناخ الاستثماري المناسب والمحافظة على الاستقرار السياسي.(6)

- 2الوظيفة التنظيمية :

تقوم الحكومة بتنظيم وتقديم الخدمات الأساسية والسلع التي تتسم بمبدأين هما:

- عدم المنافسة وتعني أن استهلاك الأفراد من السلع أو الخدمات لا يؤثر على استهلاك الأفراد الآخرين .
- عدم القدرة على الاستبعاد لبعض الأشخاص من استهلاكهم للسلعة أو الخدمة.

وعلى هذا تقدم الدولة ما يمسى بالسلع العامة مثل بعض البنى التحتية كالطرق و الخدمات التقليدية كالأمن والقضاء والدفاع.

- 3الوظيفة الرقابية:

تقوم الحكومة بدور المراقب من أجل إزالة الآثار السلبية التي قد تحدث في السوق وذلك من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر في السوق لحماية الاقتصاد من أي آثار سلبية مثل:

- عدم العدالة الاجتماعية؛
- الاحتكارات؛
- التأثيرات الخارجية السلبية والإيجابية؛
- التلوث البيئي.

إزاء هذا التغير في وظائف الدولة، نما الاتجاه نحو توسع دور القطاع الخاص في القيام بالوظائف الإنتاجية، وأصبح ذلك الدور إحدى السيمات الرئيسية لتطور الاقتصاد العالمي و الوطني والمحلي.

ويعتبر دور الدولة الجديد أحد المظاهر الرئيسية للتغيرات العالمية الراهنة حيث أفسح المجال لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي البلدي. هذا التحول الذي يمثل من بين أمور أخرى:(7)

1- نقل مسؤولية الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون؛

2- لامركزية مالية وموارد كاملة للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي؛

3- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي؛

4- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي؛

5- تشجيع الشراكة بين القطاع الخاص والمجموعات المحلية.

هذا يعني أن البعد الجديد لإدارة التنمية، هو التأكيد على تشجيع فئات من المستثمرين ورجال الأعمال لدعم التحول نحو تنمية محلية شاملة قادرة على التطور مع قطاع خاص مساهم فيها ومحقق أرباح مادية أو معنوية.

الفقرة الثانية : أشكال تدخل القطاع الخاص في تنمية المجموعات المحلية

تتنوع أشكال تدخل القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، على المستوى الوطني والمحلي لكن من أهم مظاهر هذا التدخل على مستوى الاقتصاد المحلي، يتمثل في نظامي التعاقد و الشراكة (2.(

1- نظام التعاقد

في ظل النظام العالمي الجديد وتحول دور الدولة تدريجيا، من مقدم خدمات مباشرة إلى مشرف ومراقب على القطاع الخاص، الذي ينوب عنها في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين وكذلك الاتجاه نحو تخصيص الخدمات والمرافق العامة ومعظم أنشطة الدولة، تم خلق نظام تعاقد فعال من خلال مراجعة صيغ التعاقد القائمة وابرام أخرى بين الدولة و القطاع الخاص، ومن بينها تلك التي تبرمها البلديات أو مؤسسات المجموعات المحلية مع القطاع الخاص.

هذه الروابط (العقود) من المحتم أن تكون مغايرة ومتطورة، عما كانت عليه وتتسم بالمرونة، بحيث تبتعد عن الشكل التحكمي، الذي كان يغطي على العلاقة بين الجهاز الحكومي المركزي والقطاع الخاص ومن صيغ التعاقد المستخدمة في الجماعات المحلية الأنواع التالية:

- عقود التوريد والخدمات: كعقود التوريد السلع والمساعدات التقنية
- عقود الامتياز: كعقود الإيجار وعقود البناء والتشغيل والإعادة.
- عقود الخصخصة الكاملة: وهي غالبا ما تتمثل في صيغة البناء التشغيل والتملك حيث تتخلص البلديات والمجموعات المحلية من بعض الأنشطة والممتلكات.

ومن أبرز هذه الأشكال هو عقود الامتياز (بناء – تشغيل – إعادة) حيث سنركز عليه كأسلوب من أساليب التعاقد بين القطاع الخاص والمجموعات المحلية، وهو الخصخصة الجزئية التي تظل فيها ملكية المرفق العام، في يد الدولة أو الجماعة المحلية، و ينص الاتفاق على انتقالها بعد فترة محددة ويمتاز هذا النوع بكونه يقوم على التدرج الذي يمنح الدولة الفرصة، لمراجعة قرارات التعاقد ويمنحها إمكانية التراجع عنها كليا أو جزئيا، متى ارتأت ضرورة ذلك، وفقا للضوابط الثابتة . كما أنه في جميع الأحوال تبقى المرافق العامة وأصولها مملوكة كليا للدولة، وما يعنيه ذلك من أهمية خصوصا في ظروف بعض الدول النامية التي تحتم ضرورات سياسية واقتصادية إبقاء ملكية هذه الأصول في حوزتها.

ويعني نظام (بناء – تشغيل – إعادة) إنشاء القطاع الخاص للمرفق العمومي أو تحديث مرفق قائم أو إعادة تأهيله وما يتبع ذلك من تدبير للتمويل المتعلق بهذا المرفق.

ويعتمد هذا النظام على صيغة قانونية تتضمن الترتيبات التعاقدية التالية :

- الجهة مانحة الامتيازات أو الرخصة: وهي في الغالب جهة حكومية سواء من الأجهزة المركزية أو المجموعات المحلية أو أي مؤسسة، يمنحها القانون حق التدخل في تعاقدات ومنح امتيازات لجهة من القطاع الخاص.
- الجهة صاحبة الامتياز: وهي مستثمر في القطاع الخاص يتم اختياره بأسس معينة تنص عليها القوانين، ويمنح امتيازا من الجهة الحكومية. يقوم بموجبه بإنشاء وتشغيل وصيانة وتملك المرفق العام لمدة محددة، ونقل ملكيته للجهة الحكومية في نهاية المدة المتفق عليها، وقد يسمى هذا المستثمر أحيانا بالمطور وأحيانا أخرى بمقترح المشروع أو المتعهد.
- اتفاقية الامتياز: وهي الاتفاقية الأساسية التي بموجبها، تمنح الدولة أو الجماعة المحلية أو الجهة المعنية لمستثمر من القطاع الخاص وطنيا كان أو أجنبيا، حق الامتياز لإنشاء مرفق عام وتشغيله وصيانته لمدة محددة ومن ثم نقل ملكيته للدولة أو المجموعة المحلية.
- المشروع: وهو كل مشروع تنموي أو مشروع بنية تحتية، أو مرفق خدمي، تقترح الإدارة الحكومية أو السلطة المحلية المعنية إنشاءه أو إعادة تأهيله أو تحديثه حيث توجه الدعوة للقطاع الخاص لتوليه.
- شركة المشروع: وهي الكيان القانوني الذي تنشئه الجهة التي منحت الامتياز. ويختلف الكيان القانوني لهذه الشركة، إذ يعتمد بعض المستثمرين إلى إنشاء شركة مساهمة لاستقطاب التمويل من المساهمين.
- اتفاقيات المشروع : وتشمل اتفاقية التمويل التي تبين المبالغ و المصادر المالية المستخدمة في هذا المشروع. واتفاقيات المقاولة، في حالة أن المشروع به أعمال بناء أو تشيد والفترة الزمنية.

واتفاقية توريد المعدات، في حالة أن المشروع يقوم على معدات معينة (محطات الطاقة.)

وكذلك قد توجد ضمن اتفاقيات المشروع اتفاقية خاصة للاستخدام بحماية الملكية الفكرية.

ويتفرع عن هذا النظام التعاقدي مجموعة من العقود :

- عقد إعادة التأهيل– التشغيل — الإعادة

- عقد التحديث – التشغيل – الإعادة
- عقد التمويل – البناء – التملك – الإعادة
- عقد البناء – التشغيل –التأجير
- عقد التصميم– البناء – التشغيل الإعادة
- عقد البناء – التملك – التشغيل –الدعم – الإعادة
- عقد البناء – الإعادة – التشغيل.
- عقد البناء – التأجير –الإعادة.

هذا وعند توفر البنية التنظيمية والقانونية والإصلاحية الإدارية، يمكن للمجموعات المحلية أن تركز على نظام "بناء– تشغيل – الإعادة" من أجل تنميتها المحلية حيث يجسد أنشطة اقتصادية واجتماعية وخدمية، تتحصل منها الإدارة المحلية على إيرادات معتبرة و زيادة وتنوع الأصول الثابتة .

2- نظام الشراكة

يمثل مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص مفهوما جديدا في مجتمعاتنا العربية، وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات العربية اعتادت على تقديم الدولة لكل الخدمات العمومية(8)، فهناك اعتقاد سائد في المجتمع في أن الدولة مسئولة مسؤولية كاملة عن تقديم الخدمات العمومية للمواطنين. لكن تزايد الحاجيات من قبل المواطنين ومحدودية الموارد من جانب الدولة والتطلع إلى خدمات اقتصادية واجتماعية ذات جودة عالية ومستمرة، كل هذا أدى إلى البحث عن أعوان اقتصاديين للدولة، من أجل بناء تنمية اقتصادية واجتماعية ترضي المواطنين.(9)

وكان القطاع الخاص له الأهمية والدور الكبير في المجتمع الحديث لمساندة الدولة والجماعات المحلية، بصرف النظر عن قوة الاقتصاد وضعفه خاصة في هذا الوقت الذي يصعب على مؤسسات المجتمع المحلي القيام بحل جميع المشكلات، ولعب جميع الأدوار في تقديم الخدمات العمومية، وهذا من أهم العوامل التي قادت المجتمعات المحلية إلى عقد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص، من أجل تسيير مرافق تقدم الخدمات العمومية للمواطنين. بحيث لا تكون هذه الشراكة قاصرة على تعظيم الربح وتحقيق الأهداف المادية

للخواص، بل إيجاد نوع من التوازن بين الربح ومراعاة اهتمامات المجتمع المدني كأهداف ضرورية ضمن نطاق استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أن يتدخل القطاع الخاص بعقد شراكة مع المجموعات المحلية في مختلف المجالات التنموية من خلال إنشاء مشاريع: تعليمية، صحية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية.

وذلك في إطار قانوني منظم، يحدد مهام كل جانب من الجوانب الشراكة من حيث ما له وما عليه.

المحور الثالث: الاهتمام بالمجتمع المدني أو المنظمات الغير الحكومية كفاعل في عملية التنمية

يتمثل دور مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها قناة تنموية فعالة، في العمل على توعية أفراد المجتمع بأهداف وبرامج التنمية القومية والمحلية. وتعمل على دمج مصالح ورغبات شرائح المواطنين وتقديمها بشكل طلبات للسلطات المحلية أو الوطنية من أجل تحقيقها.

كما أنها تقوم كذلك بحملات توعية بالمشاركة في صنع القرارات العامة وكيفية التأثير و الضغط، وماهية الوسائل والقنوات التي يمكن أن يسلكها المواطن من أجل أن يوصل صوته إلى تلك السلطات.

وعن هذا الطرف الثالث المجتمع المدني وبالتحديد عن أحد أهم مكوناته وهي المنظمات غير الحكومية، يدور هذا المحور من خلال دورها في التنمية و فعالية مشاركتها في المقاربات التنموية.

الفقرة الأولى : مفهوم المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومة والمجتمع

القطاع الثالث، النظام الثالث ، المنظمات غير الهادفة للربح ، المنظمات غير الحكومية، القطاع المتنقل، المنظمات الطوعية الخاصة، النظام الأهلي، النظام الخيري، القطاع الخفي. تلك هي مجموعة من المصطلحات التي تعبر عن نفس الظاهرة وأكثر هذه المصطلحات شيوعا المنظمات غير الحكومية وبصفة عامة تتسم هذه المنظمات بعدة خصائص :(9)

- هيكل رسمي وتهدف للبقاء ؛
- غير هادفة للربح بصفة عامة ؛
- ليست لها علاقة هيكلية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على مساعدات حكومية مالية ؛
- ذاتية الحكم ؛

- قائمة على أساس المشاركة الطوعية.
- لا تباشر نشاطا سياسيا رغم ما قد يكون لها من مواقف في الشأن العام .

وتمثل المنظمات غير الحكومية، مجموعة من المنظمات المتنوعة ذات المهام المختلفة التي تقع بين السوق والدولة، وتقوم بأنشطة الإغاثة الإنسانية والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق التنمية الاجتماعية وغير ذلك من الأنشطة المماثلة.

وقد مرت المنظمات غير الحكومية بثلاثة مراحل:(10)

المرحلة الأولى: مرحلة الإغاثة، حيث تعبر هذه المنظمات عن أزمات محددة في المجتمعات المحلية، ينتج عنها تدخل حكومي لا يقدم حلولا صارمة. فيبدأ العمل الطوعي في الظهور بين المواطنين كرد فعل للإخفاق الحكومي.

المرحلة الثانية : تأخذ المنظمات غير الحكومية في اتساع خارج النطاق المحلي، ويبدأ العامل الاقتصادي يدخل بعض الشيء في أعمالها الأمر الذي دفع البعض ليطلق عليها شريكات الأعمال الصغيرة.

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة أصبحت المنظمات غير الحكومية، أفضل من الناحية المؤسسية وقادرة على التغلغل في المجتمع وحصلت على لاعتراف، باعتبارها واحدة من مؤسساته ويعرف هذا الجيل من المنظمات بمنظمات التنمية المؤسسية المتواصلة.

وبعيدا عن اختلاف مدارس الاقتصاد والعلوم السياسية، فإنه بالإمكان القول بأن ظاهرة انتشار المنظمات غير الحكومية، يفسر بعدة أفكار منها:(11)

- أن ذلك الانتشار يعد عودة الأساليب التقليدية لإنجاز وظائف المجتمع ؛
- أنه حركة نمو لا مركزية الوظائف الحكومية، لتحقيق الكفاءة والفاعلية؛
- أن تلك المنظمات تشكل جسرا للالتقاء بين القطاعين العام والخاص في ضوء تقليص دور الدولة
- أن هذه المنظمات هي البديل المؤسسي لإخفاقات المنظمات الحكومية.

الفقرة الثانية : العلاقة مع الحكومة

تتوقف طبيعة هذه العلاقة في الأساس على توجهات تلك المنظمات، تجاه الجهاز الحكومي. ومدى تعهد الحكومات بالحفاظ على مجتمع تعددي، وقدرتها على تنفيذ ذلك دون ضغط.

كذلك فإن طبيعة الوظيفة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، هي التي تحدد شكل علاقتها مع الحكومة. فالمنظمات التي تؤدي وظائف خدمية، تختلف عن تلك التي تؤدي وظائف اجتماعية. كما أن النوعان يختلفان من حيث طبيعة علاقتهما مع الحكومة عن المنظمات التي تقوم بوظائف تمثيلية عن شرائح اجتماعية معينة.

ومن الممكن تصور العديد من المواقف المعقدة بين الحكومة والمنظمات والتي تنتج من معارضة المنظمات غير الحكومية للسياسية عامة للحكومة هذا في الوقت الذي تعتمد فيه على دعم مالي حكومي، لأداء بعض وظائفها. كذلك فإن الحكومة بدورها قد تجد نفسها بحاجة لتطبيق قيودها الضبطية على بعض المنظمات رغم حاجتها إليها لتقديم خدمات عامة.

وقد توجد منظمات غير حكومية، تقوم الحكومة بتأسيسها لخدمة مصالحها، وربما يقوم برئاستها أحد المسئولين الحكوميين، ويطلق عليها أسم المنظمات غير الحكومية.

وهناك منظمات غير حكومية، تعمل في جانب الحكومة باعتبارها مقاولين للحكومة غير هادفة للربح.

وعلى النقيض من ذلك توجد بعض المنظمات الغير حكومية، تعارض أي اتصال أو تعاون مع الحكومة، وقد توجد بعض المنظمات التي تقوم الحكومات بتأسيسها، بهدف جمع موارد المانحين الدوليين. وقد يكون الهدف منها توجيهي. أو تنافسي مع المنظمات الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن الحكومات لا تتعامل مع المنظمات من منظور واحد، فبعض هذه الحكومات تسعى لفرض قيود على أنشطة تلك المنظمات والحد من قدرتها السياسية والإدارية. وبالأخص النظم التي تحظر نشاط الأحزاب السياسية المعارضة والاتحاديات ومن ثم تلعب فيها المنظمات غير الحكومية دور المعارضة السياسية. وفي بعض الأحيان قد تستخدم المنظمات غير الحكومية أنشطتها الاجتماعية الحميدة وقدرتها على توصيل الخدمات للأفراد في التغطية على أنشطة سياسية.

وبشكل عام فإن المنظمات غير الحكومية، لها القدرة في التكيف وبناء التحالفات مع الحكومات التي تأثر على عملها في شكل تعاون أو شراكة.

وتتلخص علاقة الحكومة بالمنظمات غير الحكومية في النقاط التالية:(11)

-1 الحكومة هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل والنشاط في هذا القطاع، وتتضمن هذه التشريعات كيفية تأسيس أو تكوين المنظمات غير الحكومية وقواعد وإشراف ورقابة الأجهزة الحكومية عليها .

-2 تمثل الحكومة أحد مصادر التمويل للجمعيات الأهلية، وغالبا ما تضع قواعد تحدد أولويات التمويل وفقا للاحتياجات الاجتماعية، وأهمية المشروعات التي تتبناها هذه المنظمات. كذلك فإن الحكومة في كثير من الحالات، توفر دعما فنيا للمنظمات غير الحكومية، من خلال إعارة بعض موظفيها وخبرائها للعمل في هذه المنظمات.

-3 تدخل الحكومة في علاقات خاصة مع المنظمات غير الحكومية، من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجالات مختلفة.

-4 إن الحكومة تقوم بتحديد الجهات أو الأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط هذه المنظمات كما تخول لها سلطات واختصاصات تسمح لها بذلك.

من هنا تلعب الدولة دور المشرع و المشرف على عمل هذه المنظمات و قد تلعب دور المساهم أو الشريك أو المنظم ، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفقرة الثالثة : العلاقات مع المجتمع

إن عمل المنظمات غير الحكومية، محاطا بثلاثة افتراضات.

أولا: أن هذه المنظمات تدعم كفاءة توصيل الخدمات العامة للمواطنين.

ثانيا: لعب دور تخليص المجتمع من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .

ثالثا: تمثل قوة ضغط للمجتمع المدني التعددي .

وقد توجد ثلاثة أنواع من المنظمات غير الحكومية بمعيار العلاقات مع المستفيدين (12)

الأولى: منظمات غير حكومية تقوم بتقديم منافع عامة، وممول من صناديق خاصة تقدم خدمات اجتماعية متنوعة للمجتمع المحلي.

الثانية: منظمات غير حكومية، تهدف لتمويل و تقديم خدمات اقتصادية اجتماعية وفنية ، كالأندية الثقافية والرياضية، واتحاديات التجارية وما شابه ذلك. وتعد منظمات هذه الفئة أكثر ميلا للقطاع الهادف للربح مقارنة بالقطاع الخيري.

الثالثة: فهي منظمات غير حكومية هدفها الضغط والعمل السياسي فهي لا تهدف إلى تقديم المنافع بنفسها وإنما تعمل على إقناع الحكومة بالقيام بها. وتلعب دورا مهما في إطار عمل الحكومة الديمقراطية.

وعموما قد تكون العلاقة بين هذه المنظمات والمستفيدين، تتمثل في تنفيذ مشاريع مولدة للدخل، كجزء من أنشطتها لخدمة الفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية التي تعمل فيها.

ومن المنطقي قوله إن هذه المشاريع، قد تساهم بدرجات متفاوتة في حل بعض المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع. ويتفاوت أداء هذه المشاريع وفاعليتها من حيث المدخلات المستخدمة في المشروع، مقارنة مع المخرجات والقدرة على تحقيق الاستدامة، وخدمة أكبر عدد من المستفيدين والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا في المجتمع ...إلخ.

هذا و تهدف المنظمات غير الحكومية، إلى تحقيق جملة من الأهداف طبقا للنشاط والمجال الذي تحدده كعلاقات بينها وبين المجتمع المستهدف(13)

وغالبا ما تتداخل المنظمات غير الحكومية في المجالات التالية كمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- مكافحة الفقر والبطالة لشريحة من شرائح المجتمع ؛
- الصحة الإنجابية والثقافة الصحية ؛
- التنمية المحلية والبيئية ؛
- الإسهام بالنهوض بالعمليات التعليمية ومحو الأمية ؛
- الإسهام في بناء القدرات ودعم ثقافة التطوع؛

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للدخل.

إن التحولات الجديدة في التنمية، والدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فرز عقد اجتماعي جديد بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في إطار الشراكة الثلاثية. يهدف إلى تعبئة أفضل للإمكانيات وموارد المجمع وإدارة و التسيير الرشيد لمؤسساته(14) . وفي هذا الإطار فإن هيئات المجتمع المدني وفي مقدمتها المنظمات غير الحكومية، ساعدت على تحقيق أداء أكبر وترشيد للحكم، من خلال توسطها في العلاقة بين الفرد والدولة، عبر قدرتها على بناء المجتمع وتعبئة أفضل لأفراده. ويمكن أن يتم ذلك من خلال

- مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة وتحقيق رضا المواطنين؛
- التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود شرائح من السكان وحملها على المشاركة في الشأن العام؛
- تعميق المسائلة والشفافية، عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع؛
- النضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة، وهو الدور الذي تقوم به المنظمات الدفاعية؛
- تربية المواطنين على التربية الديمقراطية، من خلال اكتسابهم قيم الحوار وقبول الآخر والاختلاف ومسائلة القيادات.

من هذا المنطلق تعتبر المنظمات غير الحكومية وكيلا تنمويا وفاعلا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى تقوم هذه المنظمات بالأدوار المنوطة بها، يتعين عليها أن تجسد هيكلا في بنيتها المؤسسية يرتكز على القيم والاتجاهات والأهداف المنشودة في المجتمع.

المحور الرابع : الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري

يعد الاستثمار في رأس المال البشري، في مقدمة التحولات لدور الدول و المجتمعات، على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها، حيث ثبت أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج أو محددات الإنتاجية، بل هو المؤثر الرئيسي في جميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أصبح في مقدمة

المقاييس و المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم أخذت قضية العناية بتنمية الموارد البشرية، مكانتها على اعتبار أن الإنفاق على هذه التنمية يعد من أهم وأعلى درجات الاستثمار(15). ومازالت هذه الأهمية في تزايد مستمر وتأخذ مجراها في الدراسات والفعاليات التي تنظم وبشكل متواصل على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، خصوصا أن العالم يشهد يوما بعد يوم تغيرات وتحولات متلاحقة نتيجة للتطور التقني الذي حدث بفعل الإنسان.

الفقرة الأولى : أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم، باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التنمية والتقدم(16).

وقد أكد علماء اقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ذكر آدم اسميث في كتابه الشهير ثروة الأمم، أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت، حقيقة أن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية، ومع ذلك تعد هذه المواهب جزء هاما من ثروة الفرد التي تشكل بدورها جزءا رئيسا من ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

كما أكد أفريد مارشال أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره استثمارا وطنيا وفي رأيه على أن أعلى أنواع رأس المال، قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود (17)

وفي دراسته عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان هاريسون ومايرز بلاد العالم، إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تأثرا بدرجة الاستثمار في رأس المال البشري:

1. الدول المتخلفة: وتعاني من ضعف في التعليم ومحدودية إمكانيات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وانخفاض معدلات القيد في المدارس، وأغلب هذه الدول لا توجد بها جامعات مكتملة.

2. الدول النامية جزئيا: وهي البلاد التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محددا ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع، من حيث الكم على حساب النوع. وتعاني هذه الفئة من الدول من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد للتعليم، خاصة التعليم الابتدائي وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين، كما أنها توجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري.

3. بلاد شبه المتقدمة: وهي البلاد التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6 سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل 80% ومشكلات التسرب والفاقد للتعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين والتعليم الثانوي متنوع، ويميل إلى اتجاه أكاديمي. بهدف الاستعداد للتعليم الجامعي، الذي يتميز في هذه البلاد بالارتفاع إلا أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانيات المادية ونقص هيئات التدريس.

4. الدول المتقدمة: وهي الدول التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم، وحققت مستوى اقتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة، وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية؛ ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة، ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات العلمية، بدرجة تفوق الكليات النظرية؛ مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع.

والأمثلة على تأثير الاستثمار البشري، في تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي والاجتماعي متعددة، فنجد دولة مثل الصين واليابان وغيرها من دول شرقي آسيا، قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي، واستطاعت أن تتجاوز حاجز التخلف، وتتبوأ مكانة متقدمة بين دول العالم، ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية حرصت على تأهيلها وتنمية قدراتها(18)

كما أن ما يشهده العالم اليوم من تطور علمي كبير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والاتصالات الالكترونية، يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى للأفراد. وركزت التحولات الجديدة لدور الدولة في الحياة الاقتصادية على أهمية العناية بتنمية الموارد البشرية، وكان ذلك من منظور متعدد الأبعاد فهناك البعد الاقتصادي، الاجتماعي، العلمي، الثقافي و الأمني(19) .

1. البعد الاقتصادي: من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، عن طريق التأهيل والتدريب، يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يحقق التقدم للمجتمع ويوفر احتياجات السكان من السلع والخدمات. إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليميا وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

2. البعد الاجتماعي: فمن المعروف أن الاستثمار في رأس المال البشري، ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية و يكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة، مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية، وترسيخ الروابط الأسرية إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

3. البعد العلمي: يوفر الاستثمار في رأس المال البشري، الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطور، مما يساهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة، وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

4. البعد الثقافي: حيث يعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية، قوة التنمية الحضارية للمجتمع، وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والأدب وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

5. البعد الأمني: حيث يؤدي الاستثمار في رأس المال البشري، إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع مستوى التعليم والتدريس والتكوين، مما يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.

الفقرة الثانية: العوامل المؤثرة في استثمار رأس المال البشري

يرتبط الاستثمار في رأس المال البشري، بمجموعة من العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن هذه العوامل :

1. العوامل الاقتصادية: هناك ارتباط وثيق بين كل من الاقتصاد والتعليم والتدريب، حيث تؤثر الأوضاع الاقتصادية، في النظم التعليمية والتدريبية من حيث تحديد محتويات التعليم والتدريس ومناهج

المتبعة في العملية التعليمية. وتوفير التكاليف سواء الإنفاق الكامل عليها أو لدعمها كما أن المؤسسات التعليمية والتدريسية، تمد المشروعات الاقتصادية بالأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في مجالات أنشطتها (20).

2. العوامل الاجتماعية: وتشمل المؤثرات المرتبطة بالدين واللغة والتكوين الاجتماعي، ويأتي تأثير الدين بشكل مباشر في النظام التعليمي، مع تمسك المجتمع بالحفاظ على العقائد الدينية، حيث يلتزم معه المختصون بوضع المقررات التعليمية على أسس دينية، تنمي الثقافة الدينية وترسخ العقائد والمبادئ والالتزامات المرتبطة بها(21).أما اللغة فهي تؤدي دورها في تشكيل النظم التعليمية باعتبارها تشكل التراث. وفيما يتعلق بالتكوين الاجتماعي فإنه يؤثر في النظام التعليمي من خلال ارتباط الفرد بالمجتمع من ناحية وتكوين المجتمع من ناحية أخرى .

3. العوامل السكانية: يتأثر الاستثمار في رأس المال البشري بشكل مباشر بالعوامل السكانية، خاصة التركيبة السكانية ومعدل النمو السكاني. حيث يحدد التوزيع العمري للسكان في الفئات الموازية للمراحل التعليمية و الكم المطلوب من المرافق والموارد التعليمية والتدريبية. كما يترتب على الزيادة في معدل النمو السكاني الحاجة إلى توفير المزيد من هذه المرافق، وفي حالة عجز الإمكانيات الاقتصادية عند توفير هذه المرافق في الدولة ما، تتفاقم مشكلات الأمية والجهل وما ينجم عن ذلك من سلبيات(22)

4. العوامل السياسية: حيث تؤثر الأوضاع السياسية السائدة في حركة النظام التعليمي، ومحتواه. فالأيديولوجيات التي تشكل مجموعات الأفكار المؤثرة في النظام السياسي للدولة، تجعل النظام التعليمي يختلف من دولة أو مجموعة من الدول لأخرى. حيث يختلف هذا النظام التعليمي في الدول التي تتبنى النظرية الرأسمالية، عن تلك ذات الأيديولوجية الاشتراكية(23). كما أن الدول التي عانت من احتلال دولة أخرى لها، قد تتأثر برامجها التكوينية بثقافة الدولة المحتلة. بالإضافة إلى تأثير الاستقرار السياسي في فعالية التعليم والتكوين والتدريب واستمرار يته.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية في إدارة الدولة والمجتمع التي فرضها النظام الاقتصادي والإداري الجديد، أفرزت رؤية جديدة للتسيير العمومي ، تحاول من خلالها الدولة التغلب على

كافة المعوقات الروتينية والتحديات من جهة، وتحقيق طموحات المواطنين من جهة أخري، مستخدمة في ذلك اعتماد مقاربة نظام اللامركزية الإدارية و إشراك كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين .

لأنه من أجل تحقيق تنمية شاملة وتحسين نوعية حياة المجتمع وتطوير مختلف الخدمات العمومية، ينبغي التحول نحو التسيير اللامركزي وتفعيل مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية كفاعلين جدد، في السياسات التنموية ،بالإضافة إلي تعزيز وتطوير الإطار البشري من خلال التركيز علي الخدمات التعليمية و تدريس المناهج الهادفة و تنظيم الورشات و الملتقيات في إطار التكوين المستمر للكادر البشري .

حيث أن نجاح برامج التنمية في ظل التحديات التي تواجه الدولة ، وتزايد المهام الموكلة عليها، يتوقف علي مستوي الاستثمار في رأس المال البشري بالإضافة إلي مدى مساهمة كل من القطاع الخاص و المنظمات غير حكومية، كفاعلين جدد في الحقل التنموي علي المستوي القومي و المحلي ومشاركتهم في عمليات إعداد وتنفيذ و رقابة و تقييم الخطط والاستراتيجيات التنموية.

الهوامش والمراجع:

1. علاء الدين احمد: مقاربات الحكم المحلي.القاهرة: دار النهضة ،2019
2. بارود زياد، تجربة اتحاد البلديات في لبنان هل في الاتحاد قوة ؟ قراءة في ربع القرن من التجربة (2003/1977) منتدى الدول العربية للحكم المحلى صنعاء 6 – 9 ديسمبر 2003 .
3. عاشور الأحمد، اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلى في العالم العربي ،الكويت ، دار الكتاب 2019.
4. عبد الله العلي النعيم، دور اللامركزية في التنمية الإدارية ومدي تطبيقها في أمانة مدينة الرياض، بحوث الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة الرياض 2001
5. خليل الاشهب ،قضايا الحكم المحلي الاقتصادية ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2019.
6. علي الدين هلال وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،2001 .

7. السيد بركات، من أجل قطاع خاص عربي فاعل في الاستثمار و التنمية – مؤتمر غزة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية – ابوظبي 2-3 / آيار 2007.

8. محمود عبد الفضيل: الخصخصة ومتطلبات التنمية والتوزيع والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي، تعقيب على ورقة ياسين سعيد نعمان، المؤتمر السنوي الرابع للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2000.

9. شوقي السيد ، العمل الخيري التطوعي و التنمية ، الكويت ، دار الكتاب 2021.

10. عطي حسين افندي، المنظمات غير الحكومية، إعادة التفكير من أجل دور أكثر فعالية مع إشارة خاصة للحالة المصرية ، القاهرة، 1998.

11. اماني قنديل، (تطور المجتمع المدني في مصر)، مجلة عالم الفكر، القاهرة: المجلد السابع والعشرين العدد الثالث، مارس 1999.

12. شهيد الباز : المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين – محددات الواقع وآفاق المستقبل، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية القاهرة 19/17 مايو 1997 .

13. احمد السيد احمد، المجتمع المدني الاقتصادي، صنعاء ، دار العلوم 2017.

14. خاطر الباز اليزيد ،المنظمات الغير الحكومية المعاصرة ، بغداد، 2015.

15. عبد الفتاح دياب حسين ،إدارة الموارد البشرية، القاهرة: شركة البراء للتوزيع،1997.

16. أمين ساعاتي، إدارة الموارد البشرية، من النظرية الي التطبيق القاهرة: دار الفكر العربي،1998.

17. أحمد صقر عاشور، إدارة القوي العاملة مصر: دار النهضة العربية،1993.

18. تقرير التنمية البشرية لعام 1997، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

19. مُحَمَّد فؤاد راشد، مذكرات في إدارة الأفراد مصر: دار النهضة العربية،1991.

20. جابر عوض السيد و أبو الحسن عبد الموجود، الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2003.

21. احمد مصطفى السيد ، إدارة الموارد البشرية ، القاهرة ، دار النهضة 2017.

22. سعيد عبد الله، إدارة الموارد البشرية، بغداد: دار المعرفة، 2020.

23. عبد الرؤوف القايدي- التجربة السعودية - المؤتمر العربي الثالث لتنمية الموارد البشرية 6،8، مايو،2008 البحرين.

24. Dr HOARAU Christian, LAVILLE Jean-Louis (dir), La gouvernance des associations, Editions Eres, 2008

25. Annie Bartoli. Le Management Dans Les Organisations Publiques. Paris. 1997 .

26. Xavier Greffe .L'évaluation des projets publics .paris 1997

27. www.etudinstsserif.3arabiate.net/montada-f20/topic-T5353.html

28. www.financialmanager.wordpress.com2010/02/21g-8